National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

مواجهة إيران في شرق سوريا تعني تخفيف المقاربة التي تتبناها "قوات سوريا الديمقراطية" 3

معهد واشنطن 3

هل يتصالح أردوغان والأسد؟ 7

عين الشرق الأوسط 7

الخطوط الحمراء والمصالحة: المقامرة الدبلوماسية بين تركيا وسوريا 9

أتلانتك كاونسل 9

تفاصيل عملية اغتيال "فؤاد شكر" القائد العسكري في "حزب الله" 13

وول ستريت جورنال 13

عام من الاحتجاجات في السويداء يُثبت أن الأسد ليس شريكاً 15

معهد واشنطن 15

أنقرة تتبع دبلوماسية الباب الخلفي لعقد اللقاء بين الأسد وأردوغان 19

حرييت 19

الوجود الأمريكي في سوريا يحمل مخاطر كبيرة، ولكن الانسحاب الكلي يحمل نفس المخاطر 21

ذا كونفيرسيشن 21

حقبة جديدة في العلاقات التركية-السورية؟..... 25

معهد واشنطن 25

الولايات المتحدة تعدّ لإيران ما استطاعت من قوة لترهيبها..... 29

فوكس نيوز 29

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

مواجهة إيران في شرق سوريا تعني تخفيف المقاربة التي تتبناها "قوات سوريا الديمقراطية"

معهد واشنطن

أندرو جيه. تابلر

(اللغة الانجليزية و العربية) 16 آب 2024

نص المقال: تتمتع الجماعات المدعومة من إيران ونظام الأسد ببعض الجاذبية المحلية، ويعود ذلك جزئياً إلى المظالم التي تواجهها من استراتيجية الحكم التي تتبعها "قوات سوريا الديمقراطية" بزعامة الأكراد في المناطق القبلية العربية.

في 6 آب/أغسطس، عَبَرت جماعات مسلحة نهر الفرات وهاجمت عدة قرى تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" ("قسد") التي يهيمن عليها الأكراد والتي تدعمها الولايات المتحدة. وتقع هذه القرى بالقرب من المواقع العسكرية الأمريكية في منشآت النفط في كونوكو والعمر في محافظة دير الزور الشرقية، والتي اجتاحها مقاتلون متحالفون مع نظام بشار الأسد وإيران.

على مدار العام الماضي، أحبطت واشنطن محاولات طهران لإخراج القوات الأمريكية من سوريا والعراق، وجزئياً عبر مساعدة "قوات سوريا الديمقراطية" في صد هجمات مماثلة لتلك التي حدثت في الأسبوع الماضي. ومع ذلك، ورغم قيام "قوات سوريا الديمقراطية" بقمع استفزازات الميليشيات المختلفة والانتفاضات المحلية، تواجه "قسد" الآن ضغوطاً متزايدة في المناطق العربية الخاضعة لسيطرتها، وخاصة من ما يسمى بـ"قوات العشائر لتحرير الجزيرة والفرات" وهي قوات وكيلة مدعومة من إيران، التي أعيد تشكيلها، ويبدو أنها عازمة على جعل التحدي أكثر صعوبة في الأشهر المقبلة.

وفي الوقت نفسه، تصاعدت هجمات الميليشيات الإيرانية على القوات الأمريكية منذ تموز/يوليو، مما أثار مخاوف من انسحاب واشنطن لقواتها (من سوريا). ولكن بدلاً من تهدئة هذه المخاوف فقط، قد تجد واشنطن أن بإمكانها استخدام تلك المخاوف كوسيلة ضغط - على الشركاء والخصوم على حد سواء - لتغيير الديناميات المتدهورة في شرق سوريا، بغض النظر عما إذا كان الانسحاب سيحدث في العام المقبل أم لا.

- الهجمات والرد والوجود الأمريكي

شملت الجماعات التي شنت الهجوم في الأسبوع الماضي "قوات الدفاع الوطني"، وهي ميليشيا مدعومة من نظام الأسد و"فيلق القدس" التابع "للحرس الثوري الإيراني"؛ و"قوات القبائل والعشائر العربية" بقيادة إبراهيم الهفل، وهو شيخ موالٍ للنظام من قبيلة العكيدات؛ ومجموعة "تحرير الجزيرة" بقيادة هاشم السطام (المعروف أيضاً باسم أبو بسام)، وهو زعيم آخر من قبيلة العكيدات انحاز إلى الأسد وإيران. وفي كل حالة، استخدم المقاتلون قذائف الهاون والمدفعية للاستيلاء لفترة وجيزة على قرى ذيبان واللطوة وأبو حمام، مما أسفر عن مقتل ستة جنود من "قوات سوريا الديمقراطية" وإصابة تسعة آخرين. واستعادت "قسد" القرى بسرعة بمساعدة من الولايات المتحدة، بما في ذلك المروحيات الهجومية.

وصرح الهفل - الذي قاد انتفاضة ضد "قوات سوريا الديمقراطية" في آب/أغسطس 2023 - أن الهجوم كان بداية حرب "لتطهير" المنطقة من "عصابات قنديل الإرهابية"، في إشارة إلى قيادة "حزب العمال الكردستاني" التي تسيطر إلى حد كبير على "قسد" من قواعدها في جبال قنديل بالعراق. وكانت تصريحاته ذات أهمية خاصة نظراً للاشتباكات الأخيرة في شمال سوريا بين "قوات سوريا الديمقراطية" والميليشيات المدعومة من تركيا، التي خاضت معارك ضد "حزب العمال الكردستاني" المصنف كمنظمة إرهابية في تركيا وخارجها لعقود من الزمن. وجاءت هذه الاشتباكات بعد تقارير عن إجراء محادثات بين مسؤولين سوريين وأتراك بهدف واضح هو ترتيب لقاء بين الأسد والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بما يتماشى مع التطبيع الإقليمي المتزايد للعلاقات مع دمشق.

وفي غضون ذلك، يصادف الشهر المقبل الذكرى السنوية العاشرة للحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" ("داعش")، والتي شهدت نشر القوات الأمريكية في سوريا عام 2015 لدعم "قوات سوريا الديمقراطية". ومنذ الهزيمة الإقليمية لتنظيم "الدولة الإسلامية" في عام 2019، وفي ظل غياب تسوية قابلة للتطبيق للحرب في سوريا، بقي حوالي 900 جندي أمريكي في الشرق للمساعدة في منع "داعش" من إعادة تشكيل نفسه. وتُعد هذه المنطقة التي تراقبها الولايات المتحدة، والتي يُطلق عليها "المنطقة الأمنية في شرق سوريا"، موطناً لعدد من القبائل العربية السنية التي لديها مظالم طويلة الأمد ضد "قسد"، تتراوح من قضايا طائفية مع القيادة الكردية للجماعة إلى انتقادات بأن مسؤولي "قوات سوريا الديمقراطية" يفضلون بعض القبائل والعشائر العربية على حساب الأخرى.

وقد صعّدت بعض هذه الفصائل القبلية مظالمها تدريجياً من خلال اتخاذ إجراءات مسلحة ضد "قوات سوريا الديمقراطية" - وخاصة عناصر من قبيلة العكيدات. ومن الجدير بالذكر أن العديد من أفراد العكيدات لديهم استياء طويل الأمد من الولايات المتحدة، يعود إلى غزو العراق عام 2003. (تنتشر هذه القبيلة في كلا البلدين، وقد آوت العديد من ضباط البعث بعد سقوط صدام حسين).

عندما اعتقلت "قوات سوريا الديمقراطية" أبو خولة الديري - قائد "المجلس العسكري لدير الزور" - بتهم الفساد في آب/أغسطس 2023، اندلعت انتفاضة قبلية استغرق قمعها عشرة أيام. وتمرّدَ السكان المحليون مجدداً لفترة وجيزة في أواخر أيلول/سبتمبر، بدءاً بهجوم عبر النهر من قبل "قوات القبائل والعشائر العربية" التابعة للهفل ضد مواقع "قوات سوريا الديمقراطية" على الضفة الشرقية لنهر الفرات. وينحدر

الهفل في الأصل من ذيبان ولكنه يعمل الآن من مناطق يسيطر عليها الأسد مباشرة عبر النهر، بما في ذلك معقل إيران في الميادين. وطوال خريف عام 2023 وربيع عام 2024، استمر في شن هجمات من هذه المناطق، مما دفع "قوات سوريا الديمقراطية" إلى الرد بإطلاق النار.

وبالإضافة إلى قمع المسؤولين المحليين، أفادت بعض التقارير بأن "قوات سوريا الديمقراطية" استولت أيضاً على مباني المدارس في جميع أنحاء محافظة دير الزور، مما أدى إلى تعطيل التعليم المحلي وزيادة التوترات مع السكان العرب. ويبدو أن الجماعة اتخذت هذه الخطوة بعد تقارير مفادها أن إيران وروسيا تحاولان تأجيج الاحتكاكات بين "قوات سوريا الديمقراطية" والقبائل من أجل الضغط على الولايات المتحدة لمغادرة سوريا. وقد تفاقمت هذه التوترات في ظل حرب "حماس" وإسرائيل في غزة، والتي هاجمت خلالها الميليشيات الإيرانية أهدافاً أمريكية في سوريا أكثر من 100 مرة، مما أدى إلى ضربات أمريكية دورية مضادة.

- كيف تؤجج إيران التوترات القبلية العربية

وفقاً لمصادر محلية، تراجعت مكانة الهفل على مدار الأشهر الثلاثة الماضية بسبب موقفه المؤيد علناً للنظام السوري وهجماته عبر النهر ضد "قوات سوريا الديمقراطية". وفي أواخر عام 2023 وأوائل عام 2024، دعم النظام السوري الهفل من خلال تقديمه المساعدة ومنحه حرية الحركة في جميع أنحاء الجزء الغربي من محافظة دير الزور، التي تمتد على جانبي نهر الفرات. لكن ذلك جاء بتكلفة. فقد شعر العديد من أتباع الهفل بعدم الارتياح تجاه موقفه المؤيد للأسد، وخاصة أولئك من منطقة الجزيرة التي تسيطر عليها "قسد" شرق الفرات، مما دفع الكثيرين إلى الفرار أو العودة إلى ديارهم بموجب عفو من "قوات سوريا الديمقراطية."

وعندما كثف الهفل هجماته في وقت سابق من هذا العام، ردت "قوات سوريا الديمقراطية" بتكثيف قصفها على طول الضفة الغربية للنهر - ليس فقط ضد موقع الهفل، بل ضد المناطق المأهولة بالسكان أيضاً. ورداً على ذلك، طالب السكان المحليون الغاضبون نظام الأسد بوقف الهجمات التي يشنها الهفل. وبعد ذلك بوقت قصير، أصدر رئيس الاستخبارات السورية حسام لوقا - بتشجيع من روسيا وفقاً لبعض التقارير - أمراً بوقف جميع الهجمات ضد "قوات سوريا الديمقراطية" وتجنب المزيد من التصعيد، مما أدى إلى فترة من الهدوء في أيار/مايو وحزيران/يونيو.

لكن سرعان ما ظهرت إلى الواجهة قوات أخرى مدعومة من إيران. وكان أبرزها "لواء أسود العكيدات" بقيادة هاشم السطام - والذي أعيدت تسميته لاحقاً بـ "قوات العشائر لتحرير الجزيرة والفرات" - التي بدأت في تجنيد مقاتلين لشن هجمات متجددة ضد "قوات سوريا الديمقراطية". إن اتصالات السطام بإيران واسعة النطاق؛ فهو يعمل كمسؤول في مكتب "الحرس الثوري الإيراني" في الميادين ويقوم بتجنيد السكان المحليين في ذيبان (مسقط رأسه، مثله مثل الهفل). وبتمويل من "الحرس الثوري" وشبكات التهريب والمخدرات التابعة له، تمكنت مجموعة السطام من اجتذاب أعضاء بعيداً عن ميليشيا الهفل، ويُقدر الآن عددها بما يصل إلى 800 مقاتل في أربع وحدات.

وفي الفترة التي سبقت هجمات الأسبوع الماضي، أفادت بعض التقارير أن السطام نظّم الهجوم عبر النهر وتواصل مع أقاربه في ذيبان لشن انتفاضة ضد "قوات سوريا الديمقراطية" عندما دخلت قواته القرية. وعلى الرغم من أن قوات الهفل ربما قد استحوذت على جميع العناوين الرئيسية بعد الهجمات، إلا أنه يبدو أن السطام ومجموعته المدعومة من إيران لعبوا دوراً أكبر بكثير في تنفيذ العملية فعلياً.

- توصيات في مجال السياسة العامة

في ضوء هذه الأحداث، يبدو أن جهود إيران لتأجيج التوترات في شرق سوريا تتوسع بالتزامن مع جهودها لطرد القوات الأمريكية. وبينما تفكر واشنطن في احتمال الانسحاب في المستقبل، يجب عليها اتخاذ تدابير حالياً لتجنب سيناريو تُعاني فيه "قوات سوريا الديمقراطية" من انهيار

أشبه بما حدث في أفغانستان، بينما تعود القوات الموالية للأسد والقوات الموالية لإيران منتصرة إلى الشرق. ويشمل ذلك الحفاظ على الدعم الدبلوماسي لمهمة مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا والدعم العسكري لـ"قسد" في صد الهجمات من المناطق التي تسيطر عليها إيران والأسد عبر الفرات.

كما يجب على المسؤولين الأمريكيين أن يدركوا أن الاحتكاكات المحلية قد تصاعدت جزئياً لأن "قوات سوريا الديمقراطية" غالباً ما تتخذ موقفاً قاسياً في قمع الانتفاضات القبلية أو في تعاملها مع المجتمعات العربية المحلية. ولم تؤد التوترات المتعلقة بحرب غزة إلّا إلى تفاقم هذه المشاكل. وعلى الرغم من أن واشنطن لا يمكنها فعل الكثير بشأن العامل الأخير في الوقت الحالي، إلا أنه بإمكانها تغيير طريقة تعاملها مع "قوات سوريا الديمقراطية."

ويقيناً، بعد عقد من القتال ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، «مِن قِبل، ومع، ومن خلال» "قوات سوريا الديمقراطية"، لا تزال الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على إدارة "قسد" لشرق سوريا. ومع ذلك، فإن القيادة التي يهيمن عليها الأكراد لـ "قوات سوريا الديمقراطية" تسببت في تنفير القبائل العربية، وفشلت المناشدات السابقة لواشنطن في تحرير نهج هذه القوات. والواقع أن الديناميكية الحالية غير قابلة للاستمرار - ولتغييرها، بإمكان واشنطن استغلال شبح الانسحاب الأمريكي لإرغام "قوات سوريا الديمقراطية" على أن تكون أكثر تجاوباً مع المجتمعات القبلية العربية. كما يجب على المسؤولين الأمريكيين حث الجماعة على تحديد القادة القبليين الأكثر اعتدالاً (أي أولئك الأكثر تفضيلاً للولايات المتحدة وغير الميّالين للتوجهات السلفية التي تقف في صميم أيديولوجية تنظيم "الدولة الإسلامية") والتعامل معهم. وبوسع هؤلاء الزعماء بدورهم أن يكونوا العمود الفقري لقوات محلية سنية جديدة متحالفة مع "قوات سوريا الديمقراطية". وعلى الرغم من أن ذلك قد يستغرق بعض الوقت (وبعض الضغوط)، إلّا أن الفوائد المحتملة على المدى الطويل كبيرة.

وستكون هذه الجهود أكثر فعالية إذا اقترنت بدعم الولايات المتحدة وأوروبا للمشاريع المتعلقة بمياه الشرب والري والزراعة. بإمكان هذه المبادرات أن تساعد الشباب السوريين على بناء سبل عيش أفضل مما تقدمه لهم إيران ونظام الأسد حالياً.

ويمكن البدء بشكل عملي من خلال تشجيع "قوات سوريا الديمقراطية" على الانسحاب من المدارس في دير الزور، مما قد يساعد في تقليل التوترات وجعل السكان المحليين أقل عرضة للوقوع تحت تأثير شخصيات مدعومة من إيران مثل السطام. وقد يساعد السماح باستئناف التعليم في تحسين تعليم الشباب، مما قد يجعلهم أقل عرضة للانضمام إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" أو غيره من الجماعات المتطرفة في المستقبل.

وأياً كان النهج الذي تتبناه واشنطن تجاه الاشتباكات الأخيرة، عليها أن تدرك أن الانسحاب من سوريا حالياً - مع عودة تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى الظهور، وتزايد خطر اندلاع حرب إقليمية أوسع نطاقاً، وتشجيع ما يسمى بـ"محور المقاومة" الإيراني - سيكون خطأ. وللحفاظ على الوجود الأمريكي واستدامة قدرة القوات المحلية الشريكة للولايات المتحدة، يتعين على المسؤولين الأمريكيين أن يخففوا من حدة النهج الإشكالي الذي تتبناه "قوات سوريا الديمقراطية" في الحكم.

المصدر: معهد واشنطن

هل يتصالح أردوغان والأسد؟

عين الشرق الأوسط

بسام بربندي

(اللغة الانجليزية) 16 آب 2024

نص المقال: عندما وجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مؤخراً دعوة إلى نظيره السوري بشار الأسد لعقد اجتماع، كان الأول يشير إلى انفتاحه على الحوار. ويبدو أن أجندة أردوغان مدفوعة في المقام الأول باعتبارات داخلية، بهدف تحدي معارضيه من خلال اتخاذ خطوات جريئة تجاه الحكومة السورية، بما في ذلك العمل على العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين. وتتوافق هذه الاستراتيجية مع نهج أردوغان الأوسع المتمثل في الحفاظ على علاقات جيدة مع جيران تركيا في المنطقة. وقد رحب الأسد، تحت ضغط من روسيا، بالمبادرة التركية، على الرغم من أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان مثل هذا الاجتماع قد يحدث بالفعل أو متى."

وبحسب الموقع، "لكن الأسد سلط الضوء أيضاً على عدم إحراز تقدم في الاجتماعات السابقة على المستوى الأمني، مما يعكس الحاجة إلى الموازنة بين المطالب الإيرانية بالانسحاب التركي الكامل من سوريا والجهود الروسية لتغيير الديناميكيات السورية وإضعاف النفوذ الإيراني. وتشمل الأهداف الأساسية للأسد في أي اجتماع مقبل انسحاب القوات التركية من سوريا، ووقف الدعم التركي لفصائل المعارضة السورية. وتتماشى هذه المطالب مع المصالح الإيرانية، حيث يدرك الأسد أنه لا يستطيع مواجهة قوات سوريا الديمقراطية بينما تكون المجموعة تحت الحماية الأميركية."

ورأى الموقع أن "مصافحة الزعيمين سيكون لها رمزية حاسمة بالنسبة لكليهما، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة. ولا تزال تركيا ثابتة على موقفها، رافضة سحب قواتها حتى يتم القضاء على تهديد حزب العمال الكردستاني ويعود اللاجئون السوريون إلى ديارهم بأمان. واقترح المسؤولون الأتراك أن تستمر أنقرة في دعم جماعات المعارضة السورية، الأمر الذي يعقد ديناميكيات المفاوضات، حيث ترى دمشق أن فك الارتباط التركي شرط أساسي لأي حوار هادف.واليوم، لروسيا وإيران اليد العليا في سوريا بعد القضاء على الجيش السوري في الصراع، وقد أدى هذا التحول إلى إنشاء مراكز قوى جديدة في البلاد، مما يعكس توازناً جديداً على الأرض."

وبحسب الموقع، "بينما يتخذ الأسد قراراته النهائية كرئيس، يظل همه الأساسي هو التمسك بالسلطة، بغض النظر عن التكلفة. وتتأثر قراراته بشكل كبير بروسيا وإيران، وهو يحاول الموازنة بينهما بطريقة تبقيه في السلطة، لكن يقال إن جهاز المخابرات في البلاد، المتحالف مع طهران، عرقل عملية التقارب بين تركيا وسوريا التي تسهلها روسيا. ووفقاً لمسؤول عراقي تحدث للموقع شريطة عدم الكشف عن هويته، فإن وكالة المخابرات السورية "أرجأت الردود على المقترحات" وأصرت على "جدول زمني واضح للانسحاب التركي من سوريا قبل الانخراط في أي تعاون أمني واستخباراتي"."

وتابع الموقع، "قال المسؤول: "على الرغم من أن هذه المقترحات تبدو بناءة، إلا أنها تتوافق مع مصالح إيران ومن المرجح أن تكون غير مقبولة بالنسبة لتركيا". وأضاف: "إنها تشمل وجودًا مؤقتًا للقوات التركية في سوريا لمدة تصل إلى ثلاث سنوات مقابل جدول زمني واضح للانسحاب. ومن المقرر أن تناقش الاجتماعات الأولية إعادة فتح السفارات وإعادة تنشيط العلاقات الدبلوماسية، ما يتطلب موافقة أنقرة على تفكيك نظام الإدارة المدنية في المناطق الخاضعة لسيطرتها". وقال المسؤول إن الحكومة السورية ستتولى بعد ذلك مهامها في هذه المجالات، مع توقف مشاورات مكافحة الإرهاب مؤقتا حتى يتم تحقيق تقدم كبير."

وبحسب الموقع، "فان وزارة الدفاع السورية فهي أكثر انفتاحاً على التعاون مع تركيا بوساطة روسية. واقترحت الوزارة تعاوناً مشتركاً في منطقة شرق الفرات، يكون مشروطاً بتفكيك تركيا لفصائل المعارضة المسلحة المعتدلة ودمجها في الجيش السوري. في هذه الأثناء، وفقاً لمصدر في وزارة الخارجية السورية، تواصل السفارة الإيرانية في دمشق ممارسة الضغط على الحكومة السورية لضمان انسحاب سريع للقوات التركية من البلاد، بينما تضغط أيضاً من أجل زيادة التنسيق الأمني والاستخباراتي لتفكيك الجماعات الإرهابية. بالإضافة إلى ذلك، فتحت إيران خطوط ائتمان جديدة للحكومة السورية على أمل ممارسة سيطرة أكبر على الاقتصاد السوري. في المقابل، تضغط السفارة الروسية في دمشق، بحسب مصدر وزارة الخارجية السورية، على الأسد لتحقيق تقدم ملموس في المفاوضات مع أنقرة."

وتابع الموقع، "تريد روسيا في نهاية المطاف خروج الولايات المتحدة من سوريا، على أمل أن تتمكن القوات السورية والروسية والتركية من ملء فراغ السلطة بدلاً من إيران ومجموعاتها، وبالتالي تمكين روسيا من السيطرة على جزء كبير من الثروة الطبيعية السورية. وفي الشهر الماضي، ظهرت تقارير تفيد بأن الحكومة العراقية تريد استضافة اجتماع أولي بين أردوغان والأسد، ويبدو أن دمشق حريصة على استغلال المبادرة العراقية لكسب الوقت، من دون الالتزام بأي خطوات جوهرية. وفي الوقت نفسه، فإن الاختلافات الجوهرية في أهداف سوريا وتركيا، إلى جانب التأثيرات الخارجية لإيران وروسيا، تخلق مشهداً معقداً لتحقيق أي تسوية شاملة بين البلدين."

وختم الموقع، "إن أردوغان والأسد والدول المجاورة ما زالوا حريصين على التقاط صورة للزعيمين معًا، حيث يعتبرون ذلك وسيلة لتعزيز أجنداتهم الخاصة".

المصدر: عين الشرق الأوسط

الخطوط الحمراء والمصالحة: المقامرة الدبلوماسية بين تركيا وسوريا

أتلانتك كاونسل

سنان حتاحت وعمر أوزكيزيلجيك

(اللغة الانجليزية) 15 آب 2024

نص المقال: إن دوافع تركيا لإعادة التعامل مع سوريا بعد إنهاء العلاقات في عام 2011 مدفوعة بمخاوف أمنية إقليمية، وضغوط سياسية داخلية، والمشهد الجيوسياسي الأوسع. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تشمل أهداف أنقرة الأساسية التصدي لتهديد وحدات الحماية الشعبية، وتسهيل عودة اللاجئين، والسعي لتحقيق الاستقرار السياسي في سوريا - وهي إجراءات تتأثر بشدة بروسيا والولايات المتحدة. ومن وجهة نظر دمشق، تعتبر المصالحة مع تركيا أمراً حاسماً لتعزيز السيطرة السورية على المشهد السياسي المستقبلي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال إعادة الروابط التجارية، لكنها تظل حذرة من إضفاء الشرعية على الوجود العسكري لأنقرة في أراضيها.

يحلل هذا المقال الديناميكيات المتطورة للعلاقات السورية التركية، مع التركيز على المعالم الدبلوماسية الرئيسة والعوامل الأساسية التي تؤثر على تفاعلاتهما، وتقدم فهما شاملا للطريق نحو المصالحة المحتملة. الهدف هنا هو تحديد العوامل الحاسمة التي يمكن أن تسهل أو تعيق تطبيع العلاقات بين دمشق وأنقرة.

يمثل الوضع المستمر في سوريا خطرا على الأمن التركي، ما يدفع إلى البحث عن حلول قابلة للتطبيق للتحديات المتعددة الأوجه. ابتداءً من عام 2019، تشكلت التطورات في سوريا من خلال المصالح الروسية الأمريكية المشتركة المتمثلة في منع التدخل التركي في البلاد، وعلى وجه الخصوص، حماية قوات سوريا الديمقراطية التي تهيمن عليها وحدات حماية الشعب. إن وجود الجيش الروسي واحتمال فرض عقوبات اقتصادية من الولايات المتحدة قد حالا دون بذل الجهود التركية لشن عمليات عسكرية في سوريا. ويبدو أن ثلاث عمليات عسكرية تركية مخططة على الأقل قد تم إحباطها بسبب هذه العوامل.

تحتاج تركيا بشكل عاجل إلى معالجة الوضع في شمال شرق سوريا، ويرجع ذلك إلى أنها فقدت الأمل في قيام الولايات المتحدة بالتعامل مع مخاوفها الأمنية المتعلقة بقوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب. تنظر أنقرة إلى الشراكة الأمريكية مع وحدات حماية الشعب، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني – (PKK) وهو منظمة إرهابية أجنبية بحسب تركيا– باعتبارها تهديدًا للأمن القومي.

وكما ذكرنا سابقًا، لدى تركيا ثلاثة أهداف رئيسية في سوريا: القضاء على تهديد وحدات حماية الشعب، وتسهيل عودة اللاجئين، والبحث عن حل سياسي لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. هناك مشاعر متزايدة معادية للاجئين في تركيا وتكتسب المعارضة التركية قوة، مما يضغط على الحكومة لمعالجة أزمة اللاجئين. وتؤثر السياسة الداخلية بشكل كبير على تعامل تركيا مع دمشق، حيث تهدف الحكومة إلى تخفيف الاستياء العام وتعزيز موقفها السياسي.

علاوة على ذلك، قامت روسيا بحملة دعائية ناجحة استهدفت الجمهور التركي وصناع القرار، وقامت بتشكيل التصورات، والتأثير على القرارات السياسية. وقد أكدت هذه الحملة كذلك على الفوائد المفترضة للحوار مع دمشق.

ولم تشكل تركيا خيارًا سياسيًا واقعيًا للتعاون مع الولايات المتحدة في سوريا ومتابعة المحادثات مع دمشق. وأدت التكهنات حول انسحاب أمريكي محتمل من سوريا بسبب الانتخابات الأمريكية المقبلة في نوفمبر، والزخم الجديد في العلاقات التركية الأمريكية، إلى أمل لدى أنقرة في التوصل إلى نهج مشترك مع واشنطن. ومع ذلك، فإن رفض الولايات المتحدة التخلي عن وحدات حماية الشعب لا يزال يشكل العائق الرئيسي أمام التوصل إلى أي اتفاق.

وبما أن تركيا لا تستطيع تحقيق أهدافها في ظل معارضة روسيا والولايات المتحدة، ولم تقدم واشنطن بعد لأنقرة بديلاً قابلاً للتطبيق، فإن تركيا مستعدة للنظر في الخيار الذي تقترحه روسيا. وقد أقر الرئيس رجب طيب أردوغان بالحاجة إلى استراتيجية خروج من سوريا، وهي حقيقة أصبحت معروفة عبر الطيف السياسي التركي. وتتعلق القضايا الأساسية بأوضاع سوريا وطبيعة الحكم هناك. وشدد أردوغان على الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد في سوريا يضمن العودة الآمنة للاجئين ويعالج مخاوف تركيا الأمنية.

- الاستراتيجية الروسية

تعرضت جهود روسيا في الضغط على تركيا للانسحاب العسكري من سوريا لانتكاسة كبيرة في عام 2020، عندما هزمت القوات المسلحة التركية قوات النظام بشكل فعال بعد الخسارة المؤسفة لأربعة وثلاثين جنديًا تركيًا. لقد كشف هذا الحدث حدود قوة روسيا واستلزم إعادة تقييم استراتيجيتها تجاه تركيا والأزمة السورية بشكل أوسع.

وفي حين ركزت روسيا اهتمامها على غزو أوكرانيا، كانت استراتيجيتها في سوريا تهدف إلى منع فرض أمر واقع من قبل جهة فاعلة أخرى مما قد يؤدي إلى تقليص نفوذها. وتتابع روسيا بنشاط خطة لتأمين وجودها المستمر وسيطرتها في سوريا، بينما تمنع أيضًا القوى الغربية أو حلفائها الإقليميين من إنشاء موقع قوي في دمشق. هذه المناورة الاستراتيجية ضرورية لموسكو للحفاظ على نفوذها الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

تظل تركيا العقبة الأساسية أمام تحقيق نصر روسي حاسم في سوريا. وتدرك موسكو أنه للتغلب على هذا العائق، يجب عليها إشراك أنقرة بشكل فعال بطريقة تتوافق مع مصالح تركيا، والتي تتطابق في بعض الأحيان مع مصالح الدول الغربية. وتعتقد روسيا أن تركيا تتبع أجندة مستقلة في سوريا، الأمر الذي قد يختلف عن أهداف الدول الغربية. ويمثل هذا الحكم الذاتي تحديًا وفرصة للدبلوماسية الروسية.

وتشعر روسيا بقلق بالغ إزاء إمكانية التوصل إلى اتفاق تركي أمريكي بشأن سوريا، لا سيما بالنظر إلى الانسحاب المحتمل للقوات الأمريكية من المنطقة في المستقبل. ومن شأن هذا الاتفاق أن يضعف المصالح الروسية، مما قد يدفع موسكو إلى التأثير على الموقف التركي بشكل فعال.

وفي أسوأ السيناريوهات بالنسبة لروسيا، يمكن أن تكون المفاوضات بين أنقرة ودمشق بمثابة تكتيك للمماطلة، وشراء الوقت حتى يستقر الوضع في أوكرانيا أو تنسحب الولايات المتحدة من سوريا.

لقد استفادت روسيا بمهارة من مخاوف تركيا بشأن الهجرة لصالحها. في البداية، استخدمت تكتيك التهديد بمهاجمة النازحين داخلياً على طول الحدود بين تركيا وسوريا للضغط على أنقرة. وفي الوقت الحاضر، تنفذ روسيا استراتيجية دعائية شاملة تهدف إلى إقناع الشعب التركي بأن الدخول في مفاوضات مع دمشق هو الحل النهائي لأزمة اللاجئين في تركيا. وتهدف هذه الحملة النفسية والإعلامية إلى تغيير الرأي العام وتعزيز المحادثات الدبلوماسية.

تستخدم موسكو بروتوكول أضنة لعام 1998، والذي من شأنه أن يضفي الشرعية رسميًا على وجود الجيش التركي في سوريا، لتعزيز التوافق بين أنقرة ودمشق. ومع ذلك، فإن هذا الأمر يتطلب فحصًا شاملاً وتعزيزًا محتملاً للبروتوكول لجعله أكثر جاذبية لأنقرة. إن المقصود من اقتراح روسيا بوجود عسكري رسمي ومعترف به عالمياً هو إعطاء تركيا شعوراً بالأمان والمصداقية في تصرفاتها، وبالتالي خلق جو مناسب للمحادثات الدبلوماسية.

- موقف دمشق

إن المصالحة مع تركيا، الخصم الإقليمي الرئيسي الأخير، أمر بالغ الأهمية لاستكمال رواية النصر السورية. الشعور السائد في دمشق هو أن إصلاح العلاقات مع أنقرة من شأنه أن يوجه ضربة كبيرة للمعارضة، مما يزيد من عرقلة تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254 (قرار مجلس الأمن رقم 2254). ومن خلال المصالحة مع تركيا، يمكن لسوريا أن تقوض استراتيجياً موقف المعارضة في المفاوضات وتعزز موقفها. وهذا من شأنه أن يساعد سوريا على تعزيز سيطرتها على المشهد السياسي المستقبلي.

وكانت سوريا تفضل التفاوض مع حكومة تركية غير حكومة الرئيس أردوغان. وقد أظهرت أحزاب المعارضة في تركيا قدراً أكبر من الرغبة في التعامل مع الرئيس السوري بشار الأسد، وهي أقل التزاماً بفرض شروط مرهقة للمصالحة على دمشق. يجب على سوريا أن تواجه الواقع الحالي لحكومة أردوغان، التي تسيطر على السلطة على الرغم من موقفها المثير للجدل. إن الشعور العام في دمشق هو أن المصالحة المحتملة مع أنقرة يجب أن تؤدي إلى قدر محدود فقط من التفاعل الدبلوماسي، مما يسمح لسوريا بالحفاظ على بعض النفوذ في المفاوضات المستقبلية المحتملة مع حكومة تركية أكثر تناسبا معها. ومن خلال تبني هذا النهج العملي، تستطيع دمشق أن تبحر بفعالية في الديناميكيات المعقدة للسياسة التركية مع الحفاظ على المرونة في خياراتها الاستراتيجية طويلة المدى.

علاوة على ذلك، فإن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع تركيا من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على فصائل المعارضة المسلحة في شمال سوريا. وإذا غيرت أنقرة موقفها، فإن هذه الجماعات - التي يعتمد الكثير منها على الدعم التركي - ستشهد تراجعاً كبيراً في نفوذها. ومن خلال ضمان تحميل تركيا المسؤولية عن أفعالها، من المتوقع أن تضعف هذه الفصائل بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي هذا التطبيع إلى حل الجمود في المفاوضات مع قوات سوريا الديمقراطية التي تهيمن عليها وحدات حماية الشعب. إن عملية المصالحة مع تركيا من شأنها إما أن تلزم المجتمعات الكردية إلى تقديم المزيد من التنازلات أو أن تؤدي إلى تشكيل جبهة موحدة مناهضة لوحدات حماية الشعب من قبل المجتمعات العربية المتناحرة، بدعم من أنقرة. ومن الممكن أن يؤدي هذا التحول إلى شمال سوري أكثر وحدة وأمانًا، وهو ما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية الأوسع لدمشق.

وتحمل المصالحة مع أنقرة أيضًا حوافز اقتصادية ومالية كبيرة. إن استعادة السيطرة الجزئية أو الكاملة على حدود تركيا من شأنها أن توفر لسوريا إمكانية الوصول إلى طرق التجارة الدولية، وهو ما سيكون حاسما للتعافي الاقتصادي. إن الاقتصاد السوري، الذي تضرر بشدة بسبب الصراع الطويل والقيود المالية، يحتاج بشكل عاجل إلى فرص للتوسع والتقدم. وعلى الرغم من اهتمام تركيا بمشاريع الاتصال الإقليمية الأخرى، فإن الاتصال في سوريا يظل أكثر جدوى وفعالية من حيث التكلفة. إن الميزة الاستراتيجية المتمثلة في إعادة تأسيس الروابط التجارية مع تركيا تسلط الضوء على الضرورة الاقتصادية لسوريا لمواصلة التطبيع.

ومع ذلك، لدى دمشق مخاوف كبيرة بشأن إقرار الوجود العسكري التركي في سوريا. وقد تفقد دمشق نفوذها الحيوي في المناقشات المستقبلية مع أنقرة من خلال الاعتراف بهذا الوجود أو إضفاء الشرعية عليه بشكل مؤقت. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تصر سوريا، بدعم من طهران، على الانسحاب الكامل للقوات المسلحة التركية من شمال سوريا كشرط أساسي للمصالحة.

وبينما تبحر سوريا وتركيا في هذه المرحلة الجديدة من الدبلوماسية، فإن الطريق إلى المصالحة يظل محفوفاً بعدم اليقين والمفاوضات الفنية المعقدة. وفي حين تشير التطورات الأخيرة إلى ذوبان الجليد في العلاقات، فإن المطالب والتنازلات المطلوبة من الجانبين أكثر تعقيدا. وقد توفر التقاط الصور الفوتوغرافية بين القادة نصراً رمزياً، لكنها الحدث الأكثر سهولة في مستقبل مليء بالمناقشات الشاقة والاتفاقات المعقدة. إن الاختبار الحقيقي ينتظرنا في الوقت الذي يسعى فيه البلدان إلى معالجة القضايا العميقة الجذور، وتحقيق التوازن بين المصالح الإقليمية، وصياغة مسار مستدام إلى الأمام وسط شكوك دائمة.

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: اتلانتك كاونسل

تفاصيل عملية اغتيال "فؤاد شكر" القائد العسكري في "حزب الله"

وول ستريت جورنال

سونه إنجل راسموسن

(اللغة الانجليزية) 18 آب 2024

نص المقال: كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية نقلا عن مصادر مطلعة، بعض تفاصيل عملية اغتيال القائد العسكري في حزب الله "فؤاد شكر"، بغارة إسرائيلية في الضاحية الجنوبيّة لبيروت، الشهر الماضي، وسلطت الضوء على حياته التي كانت "غاية في السرية."
وقالت الصحيفة إن شكر، الذي قتل في نهاية يوليو، "عاش حياة سرية لدرجة أن قلة من الناس كانوا يعرفون اسمه أو وجهه قبل مقتله"، وأشارت إلى أن وفاته "أخرجته أخيرا من الظل"، وقتل شكر قبل ساعات من اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في طهران في ضربة نسبت إلى إسرائيل.
وأوضحت الصحيفة، أن شكر أفلت من قبضة الولايات المتحدة طوال 4 عقود، منذ اتهامه بالتورط في التخطيط لتفجير ثكنات مشاة البحرية الأميركية في بيروت عام 1983، الذي أسفر عن مقتل 241 من أفراد الجيش الأميركي، وإصابة 128 آخرين.

وذكرت أنه بعد هذه المدة الطويلة من الفرار، عثر الجيش الإسرائيلي على مكانه في الطابق السابع من مبنى سكني في بيروت، وعمل شكر في أعلى هيئة عسكرية لحزب الله، "مجلس الجهاد"، "وساعد مسلحي حزب الله وقوات النظام السوري في الحملة العسكرية لحزب الله ضد قوات المعارضة السورية في سوريا" بحسب برنامج "مكفآت من أجل العدالة" التابع لوزارة الخارجية الأميركية الذي عرض خمسة ملايين دولار للمساعدة في القبض عليه.

وفق "وول ستريت جورنال"، فإنه رغم كونه أحد أهم الشخصيات في تاريخ حزب الله، إلا أنه "عاش حياة خفية تقريبا، ولم يظهر إلا في تجمعات صغيرة لقدامى المحاربين الموثوق بهم في المجموعة." وكان قد ظهر علنا في وقت سابق من هذا العام لحضور جنازة ابن أخيه، ولكن لبضع دقائق فقط، وفق أحد معارفه، وكان شكر شديد السرية لدرجة أن وسائل الإعلام اللبنانية التي نشرت تقارير عن وفاته نشرت صورا لرجل آخر بالخطأ. وقال مسؤول في حزب الله إن القيادي في حزب الله، الذي لا يعرفه سوى قلة من الناس، أمضى يومه الأخير، 30 يوليو، بمكتبه في الطابق الثاني من مبنى سكني في الضاحية الجنوبية لبيروت، وبينما كان مكتبه بالطابق الثاني، كان يعيش في الطابق السابع من نفس المبنى، وهو ما يقلص على الأرجح من حاجته إلى التحرك في الخارج.

وفقا لمسؤول حزب الله، فإنه في مساء 30 يوليو، تلقى شكر مكالمة من شخص يطلب منه الذهاب إلى شقته في الطابق السابع، وفي حوالي الساعة السابعة مساء، سقطت ذخائر إسرائيلية على الشقة والطوابق الثلاثة التي تقع تحتها، مما أسفر عن مقتل شكر وزوجته وامرأتين أخريين وطفلين، وأصيب أكثر من 70 شخصا، وفقا لوزارة الصحة اللبنانية.

وقال المسؤول إن المكالمة التي تم إجراؤها كانت بهدف سحبه إلى الطابق السابع المرتفع، إذ سيكون من الأسهل استهدافه وسط المباني المحيطة. وأجرى هذه المكالمة على الأرجح شخص اخترق شبكة الاتصالات الداخلية لحزب الله، وفق مانقل موقع "الحرة" عن الصحيفة.

وأضاف المسؤول أن حزب الله وإيران يواصلان التحقيق في فشل استخباراتهما، ويعتقدان أن إسرائيل تغلبت على عمليات المراقبة التي يقوم بها حزب الله، باستخدام تكنولوجيا أفضل، وتشير الصحيفة إلى بعض تفاصيل حياة شكر التي تكشف عن الحياة السرية التي عاشها منذ كان نشطا في أوائل العشرينيات من عمره، حين كان يشارك في حروب العصابات، قبل أن يصبح قياديا في حزب الله بعد تأسيسه.

وقال قاسم قصير، وهو محلل سياسي مطلع على حزب الله، يعرف شكر منذ أوائل الثمانينيات، إنه في أعقاب اختطاف رحلة خطوط "تي دابليو ايه" في يونيو 1985، اختفى شكر الذي خطط للعميلة عن الأنظار بعدها بوقت قصير.

وقال قصير إن الحياة السرية أثرت على شكر، الذي كان يعوض عدم رؤية الأصدقاء والزملاء، برعاية من حوله عندما يراهم. وأضاف: "لقد كان مخلصا بشدة لدائرة قريبة من الأصدقاء، الذين نشأ العديد منهم معه، بما في ذلك نصر الله، الذي أصبح زعيم حزب الله عام 1992."

ومع ذلك، قال قصير إن شكر بدا أكثر استرخاء في السنوات الأخيرة، بعدما باتت عمليات الاستهداف تحدث في دمشق وليس بيروت، وقال قصير: "لقد تم وضع قواعد الاشتباك مع إسرائيل. كانت هناك خطوط حمراء."

وظلت هذه القواعد قائمة حتى بعد السابع من أكتوبر، لكن في فبراير الماضي، أمر نصر الله مسلحيه وأسرهم بعدم استخدام الهواتف الذكية. ولمنع التنصت الإسرائيلي، لجأ حزب الله إلى استخدام لغة مشفرة، وفق مسؤول حزب الله.

وأصبح شكر محط تركيز إسرائيل بعد هجوم مجدل شمس في الجولان أواخر يوليو. ونفى حزب الله تورطه في الهجوم، لكن إسرائيل قالت إنه نفذ بصاروخ أطلقته المنظمة، وقال مسؤول حزب الله إن حزب الله أصدر أوامر في وقت مبكر من اليوم الذي استهدف فيه شكر، للقادة رفيعي المستوى بالتفرق وسط مخاوف من تعرضهم للخطر. (ترجمة شبكة شام)

المصدر وول ستريت جورنال

عام من الاحتجاجات في السويداء يُثبت أن الأسد ليس شريكاً

معهد واشنطن

إريك يافورسكي

(اللغة الانجليزية و العربية) 16 آب 2024

نص المقال: يُشكّل العنف المتزايد من قبل النظام السوري ضد الأقلية الدرزية التي كانت مخلصة في الماضي، تذكيراً آخر بأن "تطبيع" العلاقات مع الأسد لن يؤدي أبداً إلى الاستقرار الذي تتطلع إليه الدول المجاورة.

في 16 آب/أغسطس، أحيت محافظة السويداء الواقعة في جنوب غرب سوريا ذكرى مرور عام على الاحتجاجات المستمرة ضد نظام بشار الأسد. وقد أحدثت الحركة بقيادة المجتمع الدرزي، الذي يشكل 90% من سكان السويداء وحوالي 3% من سكان البلاد ككل، ثغرات في الفسيفساء الطائفية للنظام وفي سردية الأسد بأنه الحامي الوحيد للأقليات السورية.

وحتى الآن، اختار النظام السوري عدم شن حملة قمع واسعة النطاق على المحافظة، واستخدم بدلاً من ذلك أساليب التخويف، والاغتيالات المستهدفة، ونقاط التفتيش العسكرية، وعمليات الاختطاف في محاولة لقمع الحركة. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن تؤدي الاحتجاجات إلى الإطاحة بالأسد، إلا أن استمرارها يُسلط الضوء على حقيقتين صارختين، هما: لا يزال النظام يعاني من صعوبة في بسط سيطرته على الأراضي التي يُفترض أنه يسيطر عليها (حوالي 70% من البلاد)، وأن العوامل الأساسية التي أشعلت الاحتجاجات في المقام الأول (الاقتصاد السيء، ونقص الحريات السياسية، وانتشار العصابات المسلحة) قد أصبحت جميعها أكثر سوءاً بعد مرور عام.

وبهذا المعنى، تُمثل الاحتجاجات تحذيراً للعديد من الدول في المنطقة التي تعمل على إعادة الأسد إلى الساحة الإقليمية. ونظراً لفشل النظام في تلبية احتياجات غالبية سكانه وأقلياته أو حتى تحقيق الاستقرار في المناطق التي يسيطر عليها، فمن غير المرجح أن يتمكن الأسد من الوفاء بوعوده لهؤلاء الجيران، ومن بينها مطالبهم بالحد من التهريب الهائل للكبتاغون، والأسلحة، والسلع غير المشروعة الأخرى عبر الحدود السورية

- نشأة الاحتجاجات والتصعيد البطيء

عندما اندلعت المظاهرات للمرة الأولى في السويداء في آب/أغسطس 2023، كانت تركز بشكل أساسي على معالجة المشاكل الاقتصادية المحلية والقمع السياسي. وقبل يومين من بدء الاحتجاجات، أعلن القصر الرئاسي عن مضاعفة الأجور والمعاشات التقاعدية العامة، وجاء ذلك جزئياً رداً على تدهور الأوضاع الاقتصادية (على سبيل المثال، فقدت الليرة السورية 80% من قيمتها في الأشهر الثلاثة السابقة). ومع ذلك، خفض النظام في الوقت ذاته دعم الوقود، مما تسبب في ارتفاع أسعار الديزل بنسبة 180%.

وظلت المؤشرات الاقتصادية سيئة للغاية في عام 2024، حيث يبلغ سعر الليرة السورية 14,800 ليرة سورية للدولار الأمريكي (مقارنة بـ 46 ليرة قبل الحرب الأهلية)، ومن المتوقع أن ينكمش "الناتج المحلي الإجمالي" الحقيقي بنسبة 1.5%، ويرتفع التضخم إلى 99.7%. وقد جعلت هذه المشاكل حتى السلع الأساسية بعيدة عن متناول المواطن السوري العادي.

ولم يمض وقت طويل بعْدَ تشكل حركة السويداء حتى تحولت مطالبها إلى الدعوة إلى الإطاحة بالأسد، ويرجع ذلك جزئياً إلى تدهور التوقعات الاقتصادية، ولكن أيضاً إلى الرد العنيف من دمشق. وتماشياً مع أسلوب النظام القديم في صيانة النظام، بدأت عناصر الأمن باستخدام الذخيرة الحية لقمع الاحتجاجات في وقت مبكر، واستمرت في هذا النهج حتى عام 2024.

وبحلول أوائل الصيف، كانت دمشق تستخدم مجموعة واسعة من أساليب القمع. وأشارت بعض هذه الأساليب إلى إدراك النظام السوري أن السويداء هي منطقة تهيمن عليها الأقليات وأن سكانها كانوا تقليدياً موالين للأسد ولكن قد ينضمون بشكل دائم إلى المعارضة إذا أمر الرئيس السوري بشن حملة قمع واسعة النطاق؛ وقد عكست أساليب أخرى أيضاً رغبة النظام في إبقاء الاحتجاجات بعيداً عن العناوين الرئيسية وسط جهود التطبيع الإقليمية المتزايدة:

الحاكم العسكري الجديد: في 12 أيار/مايو، أعلن النظام السوري تعيين اللواء أكرم علي محمد حاكماً جديداً للسويداء، في خطوة اعتبرها العديد من السكان المحليين تهديداً للحركة الاحتجاجية. وعلى الرغم من أن الحكام السابقين كانوا يتمتعون بخلفيات أمنية أيضاً، إلا أن اللواء محمد كان متورطاً بشدة في القمع العنيف للمدنيين طوال الحرب. وجاء اختياره على غرار تعيين فراس أحمد الحامد في آب/أغسطس 2023، وهو مسؤول استخباراتي بارز آخر تم تعيينه محافظاً لطرطوس بعد تصاعد الاحتجاجات في تلك المحافظة وفي اللاذقية. ومن الجدير بالذكر أن اللاذقية هي معقل الطائفة العلوية التي تشكل نواة عائلة الأسد، وهي أقلية سورية رئيسية أخرى.

اشتباكات عند نقاط التفتيش: في حزيران/يونيو، اشتبكت جماعات محلية مع قوات النظام بعد إقامة حاجز عسكري دخيل في العاصمة السويداء. واستمرت المواجهة لساعات وأسفرت عن وقوع إصابات كثيرة لدى الطرفين. وبعد توسط الوجهاء المحليين، وافق النظام على إبقاء نقطة التفتيش على ما هي عليه ولكن دون استخدامها لتوقيف المدنيين واستجوابهم. وفي ذلك الوقت، أشار المحللون إلى أن الاشتباكات كانت أول حادثة بهذا الحجم في السويداء "منذ سنوات."

عمليات الاختطاف: ازدادت عمليات الاعتقال والخطف المتبادلة، وقد تؤدي إلى تصعيد في المستقبل القريب. وكانت أبرز الحالات التي ظهرت هي في 21 حزيران/يونيو، بعد أن اعتقلت قوات الأمن رائد المتني، أحد كبار الشخصيات الاحتجاجية. ورداً على ذلك، قام رفاقه باختطاف

أربعة من ضباط أمن النظام. وتم الإفراج عن المتني بعد يوم واحد، ثم أُطلِق سراح رجال الأمن بعد ذلك بوقت قصير. وعلى الرغم من أن السويداء تزخر بتاريخ طويل من عمليات الاختطاف، إلا أن هذه الحادثة سلطت الضوء على كيفية تصاعد الأحداث بسرعة إذا استمر النظام في استهداف الوجهاء المحليين.

فرّق تسُد: في وقت سابق من هذا الشهر، تم تشكيل فصيل جديد له صلات بالاستخبارات العسكرية السورية في مفعلة وأعلن ولاءه للأسد. ووفقاً لبعض التقارير، حاول المتظاهرون تنظيم مظاهرة معارضة لهذا الفصيل، لكن يبدو أن سكان البلدة الآخرين تجمعوا بين الفصيلين خوفاً من التصعيد. كما حاول النظام التفريق بين رجال الدين الدروز في السويداء، حيث لا يزال الشيخ يوسف جربوع، الحليف الرئيسي للنظام، الذي تعهد بأن المحافظة "لن تحيد عن قرار الدولة السورية" خلال خطاب معارض للاحتجاجات تبنته وسائل الإعلام الموالية للنظام في آب/أغسطس 2023.

أعمال عنف انتخابية: عندما تم الإعلان للمرة الأولى عن انتخابات "مجلس الشعب السوري" في 15 تموز/يوليو، كانت الاحتجاجات المحلية تمثل مكاناً مركزياً لتجمع الناشطين في السويداء لتنظيم المقاطعة. وحالما بدأت عملية التصويت، أحرق بعض المتظاهرين صناديق الاقتراع بينما أطلق رجال الأمن النار على الحشود. وفي الشهر ذاته، شارك العديد من السكان المحليين في تصويت منفصل لاختيار أحد عشر عضواً لهيئة احتجاجية جديدة تسمى "اللجنة السياسية للحركة الشعبية في السويداء."

الاغتيالات: في 18 تموز/يوليو، قُتل زعيم الاحتجاجات مرهج الجرماتي أثناء نومه في منزله، ويُزعم أن الجريمة تمت بواسطة سلاح كاتم للصوت. وحملت العملية جميع ملامح تورط النظام في عملية الاغتيال، واعتبرها السكان المحليون محاولة لبث الخوف داخل الحركة. وكان الجرماتي يقود "لواء الجبل"، وهو ميليشيا بارزة تشارك في مكافحة عمليات تهريب المخدرات المتفشية المدعومة والمدارة من قبل النظام وحلفائه المحليين، ومن بينها الاشتباكات المسلحة التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة في حزيران/يونيو. وفي اليوم الذي أعقب جنازته، استحضر المتظاهرون ذكراه بهتاف "رصاصات الغدر لن تخيفنا". وبعد ثلاثة أسابيع، نجا زعيم الاحتجاجات رواد صديق من محاولة اغتيال مزعومة أخرى على يد مسلحين مجهولين.

- التداعيات السياسية

تشير جميع هذه الاتجاهات إلى احتمال استمرار الاحتجاجات في السويداء. وقد أظهرت الجماعات المسلحة المحلية استعدادها للرد على قوات النظام عند شعورها بأن هناك خطاً أحمر قد تم تجاوزه. ولن يؤدي استمرار عمليات الخطف، وخاصة ضد الشخصيات البارزة التي تحظى بتأييد واسع، إلّا إلى زيادة احتمال تصاعد الاشتباكات. وبعيداً عن القضاء على الحركة، أدى قمع النظام إلى زيادة المشاعر المعادية للأسد. من المرجح أن تشير حسابات دمشق إلى أن شن حملة قمع أوسع نطاقاً ضد الدروز لا يزال ينطوي على مخاطر كبيرة. ونتيجة لذلك، تشبه سياستها تجاه السويداء على نحو متزايد نهجها تجاه درعا المجاورة، حيث تزداد وتيرة عمليات الخطف والاغتيال.

وفي النهاية، ليس أمام هذه الاحتجاجات سوى فرصة ضئيلة للإطاحة بالنظام، حيث أثبتت دمشق استعدادها لاستخدام أي وسائل وحشية ضرورية للحفاظ على سيطرتها. ومع ذلك، لا تزال تستحق اهتماماً أمريكياً وثيقاً، مما يعزى جزئياً إلى أن لدى الولايات المتحدة وحلفائها مصلحة كبيرة في وقف تدفق الكبتاغون والأسلحة من جنوب سوريا إلى الأردن وخارجه.

وإحدى الطرق التي يمكن لواشنطن أن تساعد في ذلك هي من خلال تعزيز رسائلها حول التكتيكات العنيفة للنظام، باستخدام كل من وسائل الإعلام الإنجليزية والعربية لتسليط الضوء على أن هذه الأعمال تجعل التوصل إلى تسوية نهائية للحرب أبعد من أي وقت مضى. وينبغي تعزيز

هذه الرسائل من خلال فرض عقوبات على مسؤولي النظام والأفراد المشاركين في قمع الاحتجاجات، بهدف ردع حملة قمع أوسع نطاقاً أو، في حال فشل ذلك، تحميل الجناة المحددين المسؤولية. وبما يتماشى مع تأكيد إدارة بايدن على انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، قد تكون هذه المقاربة أيضاً تذكيراً صارخاً لتلك الدول التي تدفع نحو التطبيع، بأن حكم الأسد لا يزال قائماً على العنف والقمع الشديدين، وأنه غير قادر على تحقيق الاستقرار في الأراضي السورية وتلبية المطالب الرئيسية مثل الحد من تجارة الكبتاغون. ومن الناحية المثالية، ينبغي على هذه الدول الامتناع عن مزيد من التعامل مع النظام السوري إلى أن يبدأ في إحداث تغييرات واضحة في سلوكه الداخلي والإقليمي.

المصدر: معهد واشنطن

أنقرة تتبع دبلوماسية الباب الخلفي لعقد اللقاء بين الأسد وأردوغان

حريت

عبد القادر سيلفي

(اللغة الانجليزية) 01 تموز 2024

نص المقال: إن أنقرة تحاول اتباع دبلوماسية "الباب الخلفي" لعقد اللقاء بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورأس النظام السوري بشار الأسد لإعادة تطبيع العلاقات بين البلدين.

وقال الكاتب الصحافي عبد القادر سيلفي، المقرّب من حزب "العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا في المقال الذي نشرته الصحيفة، يوم أمس الجمعة، نقلاً عن مصادر دبلوماسية تركية، إن اللقاء بين الأسد وأردوغان "يعدّ أهم خطوة لإنجاز عملية التقارب بين البلدين" مؤكداً، أن أنقرة تحاول اتباع دبلوماسية "الباب الخلفي" لعقد اللقاء بين الأسد وأردوغان.

وأشار الصحفي التركي، إلى أنه لم يتم حتى الآن تحديد موعد أو الاتفاق على مكان اللقاء، لكن الاتصالات مستمرة على خط أنقرة - موسكو - دمشق، منوهاً إلى أنه "مع خطر اتساع حرب غزة إلى مناطق أخرى في المنطقة، أصبح تطبيع العلاقات التركية - السورية مهماً؛ لأن أي أزمة في المثلث الإسرائيلي - اللبناني - الإيراني ستؤثر في البلدين أكثر من غيرهما."

وكان وزير الدفاع التركي يشار غولر، قد أوضح أن بلاده ستحاور من يصل إلى السلطة في سورية بعد إجراء انتخابات حرة، وكتابة دستور جديد. وبين غولر في مقابلة مع قناة خبر تورك، يوم الخميس الفائت، أنه "يمكننا بدء مفاوضات سلام مع النظام السوري، ولكن لدينا شروط لذلك يقول النظام السوري إذا أبلغتمونا بتاريخ الانسحاب، سنتفاوض، نحن نفهم هذا الأمر على أنّه لا يريد العودة إلى السلام."

وكان وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، قد أوضح في تصريحات صحافية نقلتها وسائل إعلام تركية في مطلع أغسطس/آب الجاري 2024، حول مسار تطبيع العلاقات بين تركيا والنظام السوري، أنه "لا يوجد جدول زمني واضح في الوقت الحالي فقط إعلان الإرادة"، مبيناً أن "ما رأيته في اتصالاتي مع الطرف الآخر (النظام السوري) هو أنهم منفتحون على التفاوض"، مشدداً على أنه "لا توجد شروط مسبقة تم إبلاغنا بها حتى الآن"، مضيفاً: "دعنا نرى العلامات التي تشير إلى أنك ستنشئ هيكلاً إدارياً لن يرسل لي لاجئين مرة أخرى ولن يشكل تهديداً أمنياً."

وكان رأس النظام السوري بشار الأسد، قد أكد من خلال تصريحات صحافية نقلتها وسائل إعلام النظام السوري في الـ 15 من يوليو/تموز الفائت، حول مسألة عقد لقاء بينه وبين أردوغان، أن "المشكلة لا تكمن في اللقاء وإنما في مضمون اللقاء"، زاعماً: "نحن نسأل ما هي مرجعية اللقاء هل ستكون هذه المرجعية هي إنهاء أسباب المشكلة التي تتمثل بدعم الإرهاب والانسحاب من الأراضي السورية، هذا هو جوهر المشكلة ولا يوجد سبب آخر فإذا لم يكن هناك نقاش حول هذا الجوهر فماذا يعني اللقاء؟". وفق تعبيره.

(ترجمة العربي الجديد)

المصدر: حريت

الوجود الأمريكي في سوريا يحمل مخاطر كبيرة، ولكن الانسحاب الكلي يحمل نفس المخاطر ذا كونفيرسيشن

صفا سيسين

(اللغة الانجليزية) 16 آب 2024

نص المقال: شنت القوات المدعومة من الولايات المتحدة في شرق سوريا هجوما كبيرا على ثلاثة مواقع يسيطر مسلحون موالون للحكومة في 12 أغسطس 2024، مما أسفر عن مقتل 18 مقاتلا على الأقل في استفزاز نادر بالقرب من الحدود مع العراق.

ويمثل الهجوم أسوأ مواجهة في شرق سوريا منذ ما يقرب من عام. وفي وقت سابق من شهر أغسطس، أصيب ثمانية أفراد من الجنود الأمريكان المتمركزين في سوريا في هجوم بطائرة بدون طيار يُزعم أن مسلحين مدعومين من إيران هم من قاموا بتنفيذه.

تسلط هذه الأحداث الضوء على حقيقة غالبًا ما يتم نسيانها: لا يزال للولايات المتحدة وجود نشط في سوريا. إن مجلس دير الزور العسكري الذي يقف وراء هجوم 12 أغسطس هو جزء من قوات سوريا الديمقراطية – وهو تحالف بقيادة الأكراد والذي كان شريكًا رئيسيًا للولايات المتحدة في سوريا. ويسيطر التنظيم وفروعه المحلية الآن على جزء كبير من الأراضي التي كان تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي يسيطر عليها سابقا.

منذ بداية عام 2024، كان لا يزال لدى الولايات المتحدة ما يقرب من 1000 عسكري في الجزء الشرقي من سوريا. تشير التقارير الأخيرة إلى أنه وسط التوتر المتزايد في المنطقة، توجهت موارد وجنود إضافيين إلى البلد الذي مزقته الحرب الأهلية.

تؤدي القوات الأمريكية في سوريا أدوارًا مختلفة: المساعدة في منع عودة تنظيم الدولة الإسلامية، ودعم حلفاء واشنطن الأكراد، واحتواء نفوذ إيران وروسيا - وكلاهما لهما أيضًا وجود عسكري في سوريا.

لكن الكلف والمخاطر المرتبطة بهذا التدخل الأمريكي يمكن أن تكون كبيرة. إن استمرار الوجود يهدد بإطالة أمد تورط أمريكا في صراع طويل ومكلف ولا توجد نهاية واضحة له في الأفق، وهو يثير استعداء تركيا، حليفة الناتو، التي تنظر إلى الجماعات الكردية السورية باعتبارها تهديدا عابرًا للحدود.

باعتباري خبيرًا في أمن الشرق الأوسط، أركز على المشهد الجيوسياسي المتطور وأرى أنه يجب على الولايات المتحدة أن تدرس بعناية التزاماتها في سوريا مقابل الأهداف الأوسع للاستقرار الإقليمي وعلاقاتها مع الحلفاء والخصوم على حد سواء. في نهاية المطاف، سواء قررت الولايات المتحدة البقاء أو الانسحاب، فإن القرار سيكون له آثار عميقة على سوريا وكذلك على الجهات الإقليمية والعالمية المشاركة في الحرب الأهلية المستمرة في البلاد.

- زيادة المشاركة الأمريكية

إن تورط الولايات المتحدة في الحرب الأهلية السورية قصة معقدة. بعد وقت قصير من بدء الحرب الأهلية في عام 2011، فرضت إدارة أوباما عقوبات على الرئيس السوري بشار الأسد ودعمت فصائل المعارضة.

ومع ذلك، كانت الإدارة غير حاسمة إلى حد كبير بشأن متى وكيف وإلى أي مدى يجب أن تتدخل ضد نظام الأسد. ويعكس هذا جزئياً القلق المتزايد من الحرب بين الرأي العام الأميركي بعد عقد من المشاركة في أفغانستان والعراق. وفي الوقت نفسه، كافحت واشنطن في البداية للعثور على شركاء موثوقين على الأرض في سوريا.

ومع تحول الاحتجاجات الشعبية إلى صراع عسكري واسع النطاق في عام 2012، أعلن الرئيس باراك أوباما أن استخدام الأسلحة الكيميائية سيكون "خطًا أحمر" بالنسبة للولايات المتحدة. وفي العام التالي، نفذ الجيش السوري ذلك على وجه التحديد، حيث استخدم الأسلحة الكيميائية أثناء الحرب. وأدى الهجوم على الغوطة، وهي منطقة يسيطر عليها المتمردون، إلى مقتل ما يقرب من 1500 مدني، من بينهم أكثر من 400 طفل.

ومع ذلك، ترددت إدارة أوباما في دخول الولايات المتحدة عسكرياً في الصراع، خوفاً من التصعيد بسبب الدعم الروسي والإيراني المتزايد للنظام.

بدأ التدخل العسكري الأمريكي في سوريا في سبتمبر 2014، عندما شن تحالف بقيادة الولايات المتحدة، يضم المملكة المتحدة وفرنسا والأردن وتركيا وكندا وأستراليا ودول أخرى، حملة جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة التابعة للقاعدة داخل سوريا.

في أعقاب الضربات الجوية، دخلت القوات الأمريكية شمال شرق سوريا لدعم القوة الكردية السورية المعروفة باسم وحدات حماية الشعب، ولاحقاً قوات سوريا الديمقراطية، وهي مجموعة تتكون من أغلبية كردية ومجموعات عرقية ومتمردة أخرى.

ولم تقم الولايات المتحدة بأي عمل عسكري مباشر ضد نظام الأسد حتى أبريل 2017، عندما شنت إدارة ترامب ضربة صاروخية على قاعدة الشعيرات الجوية ردًا على هجوم كيميائي مشتبه به في بلدة خان شيخون في محافظة إدلب.

في ديسمبر 2018، أمر الرئيس دونالد ترامب بسحب القوات البرية الأمريكية التي يتراوح عددها من 2000 إلى 2500 جندي من سوريا، معتقدًا أن عمليات التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية كانت ناجحة إلى حد كبير وأن الوجود الأمريكي في شرق سوريا غير ضروري.
ومع ذلك، بدلاً من الانسحاب الكامل، أعلنت الولايات المتحدة أن قوة الطوارئ ستبقى إلى أجل غير مسمى.

- التواجد العسكري اليوم

بدءً من عام 2024، يعمل حوالي 900 جندي أمريكي، إلى جانب عدد غير معلوم من المتعاقدين، في سوريا، وفقًا لوزارة الدفاع. وتنتشر معظم القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا لدعم قوات سوريا الديمقراطية، وبعضها يدعم الجيش السوري الحر في حامية التنف في جنوب شرق سوريا، على طول طريق العبور بين العراق وسوريا الذي يستخدمه مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية والميليشيات المدعومة من إيران.
لكن الدعم العسكري الأمريكي للجماعات الكردية في سوريا أثار غضب تركيا، حليفتها في حلف شمال الأطلسي، التي تعتبر وحدات حماية الشعب فرعا من حزب العمال الكردستاني، المصنف كمنظمة إرهابية.
ومن خلال إعطاء الأولوية للمخاوف الأمنية لتركيا، أمرت إدارة ترامب جميع القوات الأمريكية بالانسحاب من روج آفا في أوائل أكتوبر 2019 قبل التوغل التركي في المنطقة. لكن هذه الخطوة أضرت أيضًا بالتحالف الأمريكي مع قوات سوريا الديمقراطية.
وفي الوقت نفسه، ومن أجل استرضاء حلفائها الأكراد، أعادت القوات الأمريكية تمركزها في شرق سوريا، وعززت وجودها في محافظتي الحسكة ودير الزور - وهما منطقتان تسيطر عليهما قوات سوريا الديمقراطية في سوريا غنيتان بالنفط والغاز.

- ماذا يعني الانسحاب الأمريكي؟

يخدم الوجود العسكري الأمريكي حاليًا ثلاثة أغراض.
أولاً، يعمل وجودها في شمال شرق سوريا كرادع للتوغلات العسكرية التي يقوم بها النظام السوري أو تركيا داخل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وإذا انسحبت القوات الأمريكية، فسوف تحتاج قوات سوريا الديمقراطية، التي تعمل بمثابة الجيش الفعلي للإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، إلى التفاوض على الحكم الذاتي في المنطقة مع تركيا والنظام السوري، وكلاهما بينا معارضتهما للحكم الذاتي الكردي.
كما غذت محاولات التقارب الأخيرة بين تركيا وسوريا مخاوف الأكراد من أن الانسحاب الأمريكي الكامل من شأنه أن يقلب ميزان القوى في سوريا المقسمة ضدهم، مما يعرض بقاءهم ذاته للخطر.
ثانياً، يفرض وجود الولايات المتحدة في جنوب شرق سوريا ضغوطاً على إيران المجاورة، التي تسعى الولايات المتحدة إلى الحد من نفوذها في المنطقة. ويعمل الوجود الأمريكي أيضًا بمثابة كفة ميزان للنفوذ الروسي والطموحات الروسية في سوريا والشرق الأوسط. والجدير بالذكر أن الغارات الجوية الروسية في عام 2015 على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في حلب وقصف المستشفيات كانت حاسمة في مساعدة الأسد على استعادة الأراضي والبقاء في السلطة.
ثالثًا، أفادت التقارير أن الولايات المتحدة وشركائها المحليين احتجزوا حوالي 5000 من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية و50000 من أفراد عائلاتهم الذين لقنوا أفكارهم. إذا تم إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين من قبل أي سلطة، فمن الممكن إعادة تشكيل المجموعة ونموها ولتسليط الضوء على هذا التهديد، أحبطت الولايات المتحدة، إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية، عملية هروب كبيرة من سجن قام بها مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في أوائل عام 2022.

ومع ذلك، فإن استمرار الوجود الأمريكي في سوريا ليس مضمونا. وفي عام 2023، حاول الجمهوريون في مجلس النواب إجبار إدارة بايدن على سحب القوات المتبقية. ولكنهم فشلوا. لكن ترامب، المرشح الرئاسي الجمهوري مرة أخرى في عام 2024، أوضح أنه لا يرى أي دور للولايات المتحدة في "الحروب التي لا نهاية لها."

وفي الوقت نفسه، فإن انسحاب القوات الأمريكية، على الرغم من العواقب، له الأولوية. سحبت إدارة بايدن جميع القوات الأمريكية من أفغانستان في عام 2021 وهي تنتقل رسميًا إلى دور استشاري في العراق.

لكن في الوقت الحالي، لا يزال الوجود العسكري الأمريكي في سوريا مستمرًا ويمثل رمزًا للتحديات الأوسع التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. إن قرار البقاء أو الانسحاب هو قرار استراتيجي سيتردد صداه في جميع أنحاء المنطقة.

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: ذا كونفيرسيشن

حقبة جديدة في العلاقات التركية-السورية؟

معهد واشنطن

عمر الرداد

(اللغة الانجليزية و العربية) 16 آب 2024

نص المقال: تدل الكثير من المعطيات على أن المصالحة بين انقرة ودمشق تواجه العديد من العقبات، ارتباطا بتاريخ من الشكوك وانعدام الثقة بين الجانبين

في الأسابيع الأخيرة، أشارت تصريحات الحكومة التركية -التي يأتي الكثير منها مباشرة من الرئيس أردوغان- إلى رغبة تركيا في المصالحة مع الرئيس الأسد. يمثل ذلك تحولًا كبيرًا منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية قبل أكثر من عقد من الزمن، عندما انهارت العلاقات التركية السورية تمامًا، وفر ملايين اللاجئين السوريين إلى تركيا، واستولت مجموعات المعارضة الموالية لتركيا على مناطق في شمال سوريا. رغم التوترات المستمرة منذ فترة طويلة بين الجانبين، ترسم تركيا الآن مسارًا جديدًا للدرجة التي تتحدث فيها مصادر تركية عن قرب انعقاد لقاء بين الرئيس الأسد ووزير الخارجية التركي" هاكان فيدان"، فيما أشارت تسريبات الى أن لقاءات على المستوى الأمني انطلقت بين الجانبين. ومع ذلك، يواجه التقارب الجاد بين البلدين عقبات كبيرة، ونظرًا للوضع الفوضوي في المنطقة، فإن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق سيكون مهمة شاقة.

من جانبها، لا يبدو أن القيادة السورية في نفس العجلة لإصدار تصريحات تتعلق بالمحادثات المحتملة، حيث ظلت تصريحات الرئيس الأسد عامة، حيث قال "إن اللقاء وسيلة ونحن بحاجة لقواعد ومرجعيات عمل، وهناك لقاء يترتب مع المستوى الأمني من بعض الوسطاء وكنا

إيجابيين". جاء ذلك عقب تصريحات للخارجية السورية، تضمنت أن أي مبادرة للتقارب مع أنقرة ينبغي أن تُبنى على أسس واضحة ضمانًا للوصول إلى عودة العلاقات بين البلدين إلى حالتها الطبيعية، وطالبت بانسحاب قوات أنقرة الموجودة "بشكل غير شرعي من الأراضي السورية، ومكافحة المجموعات الإرهابية التي لا تهدد أمن سورية فقط، بل أمن تركيا أيضًا. ومن هذا المنطلق، يبدو أن هذه المساعي الأخيرة بمثابة خطوة محسوبة ومدفوعة بشكل أساسي من قبل النخب السياسية التركية لمعالجة عدد من المخاوف الداخلية والخارجية.

حتى في حال انعقاد اجتماع بين الطرفين، فمن المؤكد أن عدداً من القضايا الشائكة والمعقدة ستكون على رأس جدول الأعمال بما فيها قضايا: اللاجئين السوريين في تركيا وإعادتهم الى سوريا، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك خلافات خطيرة حول الدور الذي يجب أن تلعبه الأطراف الأخرى في الشرق الأوسط، حيث تسعى تركيا إلى فرض نفوذها كقوة إقليمية بحد ذاتها، من خلال قيادة مبادرات ثنائية مع جيرانها. وعلى النقيض من ذلك، يمتلك نظام الأسد علاقات واسعة مع إيران وروسيا، لذلك فإن اعتماده على حلفائه سيعرقل على الأرجح الجهود التركية. وعلى الرغم من أن تركيا وسوريا تأملان في حل العديد من القضايا، إلا أن هناك ثلاث نزاعات رئيسية لا تزال قائمة بين الطرفين.

- اللاجئون السوريون في تركيا

تشير تقديرات تركية وأخرى أممية الى أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا يتراوح بين ثلاثة الى أربعة ملايين لاجئ، تتفاوت " الكيفية" القانونية في أقامتهم بين منطقة وأخرى، وان غالبيتهم يعيش في مدينة إسطنبول أو بالقرب منها. في البداية، رحب أردوغان وحزب العدالة والتنمية بالسوريين بأذرع مفتوحة، لكن مع تباطؤ الاقتصاد التركي بشكل كبير ومطول، أصبح الجمهور التركي معاديًا بشكل متزايد لوجود السوريين في البلاد. ويشار هنا الى أن قضية الهجرة كانت قد لعبت دورا في خسارة أصوات حزب أردوغان في الانتخابات المحلية الأخيرة. وإدراكًا لهذه التحولات في السياسة الداخلية، من المرجح أن يسعى أردوغان الآن لإيجاد حل من شأنه أن يعالج هذه المسؤولية السياسية.

على الرغم من الرغبة الملحة من الجانب التركي للتوصل إلى تسوية بشأن العودة إلى الوطن، إلا أن هناك عددًا من العقبات التي تعرقل التوصل إلى حل قابل للتطبيق لأزمة اللاجئين، لا سيما وان القيادة السورية ترى أن اللجوء السوري في تركيا هو قضية وأزمة تركية داخلية. علاوة على ذلك، يرفض كثير من هؤلاء اللاجئين العودة الى شمال سوريا أو حتى للمناطق الخاضعة للسيطرة التركية أو الدولية. لا تعد هذه المناطق الموطن الأصلي للعديد من اللاجئين فحسب، بل يخشى السوريون في المنفى الانتقام والعقاب الجماعي على أيدي قوات الأمن في حال عودتهم إلى ديارهم - رغم تعهدات النظام بعكس ذلك. علاوة على ذلك، تم هدم العديد من منازل هؤلاء اللاجئين أو الاستيلاء عليها من قبل أطراف مختلفة، بما في ذلك الميليشيات الإيرانية، كما ورد في أوساط المعارضة السورية.

-آراء متضاربة بشأن الإرهاب

لعقود من الزمن، نفذت الحكومة التركية حملة مكافحة التمرد ضد "حزب العمال الكردستاني (PKK) "على الأراضي التركية. اليوم، تمكنت أنقرة إلى حد كبير من قمع الجماعة داخليًا، لكنها لا تزال تركز على استئصال عناصر الحزب في سوريا المجاورة. تتهم تركيا "قوات سوريا الديمقراطية–(SDF) "التي تسيطر على جزء كبير من شمال شرق سوريا– بإيواء ودعم مقاتلي "حزب العمال الكردستاني". ومن ثم، يعد الخطر الذي يشكله الحزب قضية محورية بالنسبة لأنقرة بسبب المخاوف القديمة من مطالب الاستقلال الكردية داخل تركيا. ومن هنا فإن

منع قيام كيان كردي في تركيا أو الدول المجاورة يشكل موضوعا بارزا وثابتا في السياسة الخارجية التركية. ومن ثم، تعد تلك القضية أحد أبرز العناوين المشتركة في الدولة التركية العميقة، كما أنها موضع استقطاب واستفزاز للقومية "التركية"، وعنوانا بارزا في كل انتخابات.

ولترجمة هذه الاستراتيجية خاضت تركيا عددا من العمليات العسكرية الكبرى على طول حدودها مع سوريا، ورغم تعدد أهداف هذه العمليات ما بين دعم فصائل سورية معارضة وموالية لأنقرة، إلى ضرب البنية التحتية في مناطق سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" أو استهداف مقاتلي "حزب العمال الكردستاني" – كان القاسم المشترك هو إضعاف القدرات العسكرية والإدارية للعناصر الكردية المستقلة في سوريا. ومن أبرز هذه العمليات: درع الفرات عام 2016، غصن الزيتون عام 2018، ونبع السلام عام 2019"، بالإضافة لعمليات أخرى، لم تصل لمستوى أن تكون عمليات كبرى.

لا شك أن مواقف دمشق وأنقرة تتقاطع الى حد بعيد في الموقف من القضية الكردية، بما في ذلك الحيلولة دون تشكيل أية كيان كردي مستقل، لكن هناك تباينا واضحا في مواقف انقرة، ففي الوقت الذي تختزل فيه انقرة تعريفها للإرهاب بالأكراد، لا تعتبر العديد من قوى المعارضة السورية إرهابية. وعلى النقيض، تتبنى دمشق مقاربة تجاه الإرهاب تشمل كل أطياف المعارضة للنظام السوري.

ومع ذلك، ونظرًا للوجود العسكري التركي في شمال غرب سوريا، الذي تصفه دمشق بأنه احتلال، تبدو جهود المصالحة بين الطرفين بعيدة المنال.

ويتعمق هذا الانقسام بسبب عجز النظام عن اتخاذ تدابير عسكرية فعالة ضد "حزب العمال الكردستاني" و"قوات سوريا الديمقراطية"، حتى لو رغب في ذلك. ويرجع هذا إلى تحالف "قوات سوريا الديمقراطية" مع الولايات المتحدة، مما يوفر لها حماية كبيرة من أي هجوم مباشر في الوقت الحالي.

- التحولات الإقليمية والدولية

يتزامن طرح المصالحة بين انقرة ودمشق مع التحولات الجيوسياسية المتغيرة في المنطقة وحول العالم. ومن ثم، فإن الحرب في غزة، والتنافس بين الولايات المتحدة وإيران، والحرب في أوكرانيا، وصعود العناصر اليمينية المتطرفة الانعزالية في الغرب، سيكون لها عواقب على المدى البعيد على كل من تركيا وسوريا.

لا شك أن القوى الإقليمية والدولية تحاول أن تتدخل في جهود الوساطة، بعضها مؤيد وبعضها معارض. ويبدو أن روسيا هي المستفيد الأكبر من مثل هذه الصفقة؛ كما سيستفيد حليفها الأسد من أي جهود للتطبيع على الساحة الدولية، بينما سيشكل النفوذ التركي ثقلاً موازناً مفيداً للقوة الإيرانية.

إلى جانب كونها واحدة من أبرز داعمي الأسد، ترتبط روسيا بعلاقات وثيقة مع تركيا وإن كانت معقدة نوعاً ما وتضغط على الطرفين لإنجاز المصالحة، والتي تأتي استكمالا لجهود روسية أُنجزت خلال لقاء في موسكو أواخر عام 2022 بين وزيري الدفاع التركي والسوري، كما توسطت روسيا في اجتماعات بين مسؤولين "امنيين وعسكريين" سوريين وأتراك في العام الماضي، إلا أنها لم تثمر عن اتفاقات بين الجانبين.

بينما كانت هناك شائعات حول محاولات غربية لإفساد جهود المصالحة بين أنقرة ودمشق، اتهمت دوائر أخرى إيران بتقويض هذه الجهود، وذلك رغم الخطاب الإعلامي الإيراني المؤيد لهذه المصالحة، وهو ما يمكن معه تفسير ظهور ملف الديون الإيرانية على دمشق، والمقدرة بحوالي "40" مليار دولار، بالتزامن مع ظهور أي تقارب بين دمشق وجيرانها.

استعجال الرئيس اردوغان بإنجاز مصالحة مع دمشق، بالإضافة لكونه يأتي في اطار استجابة متسارعة لمبادرة روسية، غير بعيد عن استعدادات للاحتمالات المتزايدة بفوز الرئيس "ترامب" في الانتخابات الأمريكية، وتقديرات روسية وتركية بان فوز ترامب في الانتخابات قد يؤدى الى وقف الدعم الأمريكي لأوكرانيا، والإذعان لمطالبات بوتن بشأن الأراضي الأوكرانية التي ضمتها روسيا، وإضعاف حلف شمال الأطلسي مقابل تنازلات قد يقدمها بوتين بشأن قضايا الشرق الأوسط، مثل التصدي للهيمنة الإيرانية في سوريا ودفع الأسد نحو خطوات لتحقيق السلام مع إسرائيل.

ولا شك أن المصالحات العربية مع دمشق والتي تم إقرارها في القمة العربية التي عقدت في المملكة العربية السعودية في أيار 2023،" تشكل دافعا قويا لأنقرة ودمشق لإنتاج مقاربات جديدة باتجاه المصالحة، لا سيما وان هذه المصالحات جاءت في سياق مشروع سعودي- إماراتي لإنهاء ارتهان دمشق لطهران، وبتأييد واضح من روسيا، التي طورت علاقاتها مع السعودية والإمارات، بعد أن تعززت "شكوك لدى الرياض وأبوظبي بالإدارة الأمريكية الحالية"، فيما كانت نجاحات قد تحققت بدعم التحولات التركية وتصفير "المشاكل"، وتوقف الرئيس التركي عن دعم الإسلام السياسي في المنطقة.

تدل الكثير من المعطيات على أن المصالحة بين انقرة ودمشق تواجه العديد من العقبات، ارتباطا بتاريخ من الشكوك وانعدام الثقة بين الجانبين، بالإضافة لفجوات في قضايا الخلاف الرئيسة " إعادة اللاجئين السورين من تركيا الى سوريا، الإرهاب وتباين مفهومه بين الطرفين، والاحتلال التركي لأراض سورية ودعم انقرة للتنظيمات المعارضة في سوريا". ورغم وجود بعض التقاطعات بين الجانبين، في تفاصيل المفاوضات المفترضة، فإن تنفيذ أي اتفاقات قد يتم التوصل إليها سيتطلب موارد واسعة والتزامات زمنية. ومن ثم، فإن التدخل الخارجي ـ لا سيما من قبل إيران ـ في هذه المبادرات الثنائية يهدد بتعطيل العملية أو تغييرها بشكل كبير، كما قد تؤدي الحالة المضطربة التي تعيشها المنطقة إلى توقف هذه المحادثات مؤقتا.

المصدر: معهد واشنطن

الولايات المتحدة تعدّ لإيران ما استطاعت من قوة لترهيبها

فوكس نيوز

ريبيكا جرانت

(اللغة الانجليزية) 12 آب 2024

نص المقال: تسارع الولايات المتحدة لنقل حاملات الطائرات الأكثر تطورا في أسطولها إلى الشرق الأوسط استعدادا لهجوم إيراني متوقع على إسرائيل.

تعمل القيادة المركزية الأمريكية بأوامر من وزير الدفاع، لويد أوستن، على تسريع وصول حاملة الطائرات يو إس إس أبراهام لينكولن ونقل الغواصة يو إس إس جورجيا إلى الشرق الأوسط استعداد لمهاجمة إيران و/أو وكلائها لإسرائيل في الأيام القليلة القادمة. كما قام طيارو مقاتلات إف-22 التابعة للقوات الجوية الأمريكية بفك حقائبهم بالفعل في قاعدة بالشرق الأوسط حيث وصلوا إليها في 8 أغسطس. وهناك المزيد من الرماة المتميزين تحت السيطرة العملياتية للقيادة المركزية، حسب علمنا.

من غير المعتاد أن يصدر البنتاغون إعلانات عن غواصات سرية. ولكن الغواصة يو إس إس جورجيا، المتمركزة في شرق البحر المتوسط، سفينة خاصة تعمل بمفاعل نووي، وخضعت لعملية تحويل عالية التقنية إلى غواصة هجومية تقليدية موجهة بصواريخ توماهوك عالية الدقة ويبلغ عددها 154، وذات مدى يصل إلى حوالي 1200 كم. وهي مزودة بمجموعة اتصالات متقدمة للغاية.

وهذا يعني ستة سفن في الخليج، واثنتان في البحر الأحمر، وفقا لإحصاء نشرته صحيفة واشنطن بوست في الثاني من أغسطس، كانت طواقم السفن مثل يو إس إس لابون تهاجم طائرات دون طيار وصواريخ وقوارب دون طيار تابعة للحوثيين منذ أشهر. ويمكن للمدمرات من طراز DDG-51 Arleigh Burke إطلاق صواريخ توماهوك أيضا.

لقد أمر أوستن حاملة الطائرات يو إس إس أبراهام لينكولن بتسريع انتقالها من المحيط الهادئ إلى الشرق الأوسط، حيث تقوم حاملة الطائرات يو إس إس ثيودور روزفلت بالفعل بعمليات طيران مستمرة. يمكن لحاملات الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية أن تتقدم بسرعة 35 عقدة في الساعة دون تراخي، لأنها لا تتزود بالوقود.

أزمة الشرق الأوسط القيادة المركزية دفعت البنتاغون للزج بـ4 حاملات طائرات في المنطقة ولسان حال الولايات المتحدة يقول: نحن نعلمك يا إيران ماذا ينتظرك إذا فكرت في الهجوم على إسرائيل.

واختيار أوستن لنشر أفضل الخيارات الهجومية الأميركية يخدم غرضين. الأول، من الواضح، هو ردع إيران وتقييد الخيارات التكتيكية الإيرانية بينما تفكر طهران في خططهم الانتقامية. لكن الاختيار المحدد لهذه القوات هو تزويد القيادة المركزية بالقدرة على شن ضربات مستمرة ودقيقة ضد أهداف عسكرية في إيران أو بين مجموعات وكلاء إيران في المنطقة.

وسوف يكون لدى الجنرال إريك كوريلا في القيادة المركزية الأميركية كل ما يحتاج إليه للدفاع أو الردع أو الرد.

المصدر: فوكس نيوز

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces